مجلة جامعة بنغازي العلمية

www.sjuob.uob.edu.ly

واقع الطلاق في المجتمع الليبي
دراسة وثائقية تحليلية (الجنوب الليبي نموذجاً)

يوسف محمد أبو القاسم الصيد [1] *

1 كلية الآداب - جامعة سبها.

تاريخ الاستلام: 29 / 11 / 2020 تاريخ القبول : 31 / 12 / 2020

الملخص:

تشير الإحصائيات الرسمية في الجنوب الليبي إلى ارتفاع وانخفاض واقع حالات الطلاق بنسب متفاوتة في سنوات مختلفة ، على هذا الأساس هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الطلاق في الجنوب الليبي، لكشف حجم الظاهرة والوقوف على الأسباب الداعية له ومن تم التداعيات التي قد تنجم عليه، انطلقت الدراسة من تساؤلات أهمها (هناك ارتفاع في حالات الطلاق في الجنوب الليبي من عام 2011- 2019، وتعزي الأسباب إلى الزواج المبكر وغلاء المعيشة وضعف الحالة الاقتصادية والارتباط بالأجانب ، بلغ حجم عينة الدراسة (200) واقعة طلاق موزعة على مناطق الجنوب الليبي ، من واقع السجلات والوثائق بالمحاكم الجزئية، باستخدام المنهج (الاستقرائي التحليلي) في دراسة المشكلة من عام 2000-2019 ، توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها" ارتفاع حالات الطلاق في مدينة سبها عام (2010 بنسبة 6.4%، (10.5%) الشاطئ عام 2017،(35.7%) سمنو،(10.5%) في أوباري عام 2017-2019 بنسبة (10.5%)،ومن الأسباب الداعية للطلاق سوء العشرة بنسبة(60%) وغياب الزوج بنسبة(20%) ، من أخطر تداعيات الطلاق في الجنوب الليبي (الضغوطات النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي تتعرض لها المرأة وتشرد الأبناء).

الكلمات المفتاحية:

الطلاق – المجتمع الليبي – الجنوب الليبي.

Abstract

Official statistics in southern Libya indicate that the reality of divorces has increased in varying proportions in different years, on this basis the study aimed to identify the reality of divorce in southern Libya, to reveal the extent of the phenomenon and to identify the reasons for it and the repercussions that may result from it, The study started from the most important questions (there is a rise in divorces in southern Libya from 2011-2019, and attribution of the reasons to early marriage and the high cost of living and the weakness of the economic situation and the association with foreigners, the size of the sample of the study (200) divorce incidents distributed in the regions of southern Libya, from the reality of Records and documents in the magistrates' courts, using the method (analytical survey) in the study of the problem from 2000-2019, the study reached a number of results, the most important of which is the rise of divorces in the city of Sabha in 2010 by 6.4%, (10.5%) Alshtie 2017(35.7%) In samnoo, (10.5%) In Obari, one of the reasons for divorce is the worst of the 10% The absence of the husband by (20%) One of the most serious consequences of divorce in southern Libya (psychological, social and economic pressures on women and the displacement of children.

Keywords: divorce - the Libyan society - the Libyan south.

1. المقدمة:

كرَّم الله تعالى الإنسان وفضَّله على جميع المخلوقات بأن خلق له من بني جنسه زوجا ليسكن إليها وجعل المودة والرحمة بينهما من خلال ميثاق غليظ ومقدس تمثل بعقد الزواج حيث قال سبحانه وتعالى (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ) **(الروم: الآية 21)**، حيث وضع الإسلام للأسرة نظامًا اجتماعيًا رصينًا ومتكاملًا يكفل لكلا الزوجين العيش والاستقرار الاجتماعي في الحياة الزوجية وفقًا لضوابط إنسانية معينة تتلاءم مع الآداب العامة وتكفل سعادة الأسرة وتنشئة الأبناء نفسيًا واجتماعيًا بعيدًا عن كل ما يمكن أن يهدد هذا الاستقرار الأسري من خلال التعرض للمشكلات والمصاعب الحياتية.(هناء السبعاوي:74).

يُعد الطلاق من أخطر المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمعات، وعلى الرغم من جوازه شرعاً حيث قال الله عز وجل في كتابه الكريم: (الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ) **(البقرة: 229)** وقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا) **(الطلاق: 1)**، وقوله سبحانه: (لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ) **(البقرة 236)** إلا أن ذلك لا ينفي الخطر الذي يهدد كيان الأسرة المسلمة، الأمر الذي يؤدي إلى انهيار المجتمع ككل، فالطلاق جاء لينهي مراحل الشقاق والنزاع العائلي فهو أبغض الحلال عند الله تعالى، حيث قال الرسول الكريم سيدنا محمد ﷺ(أبغض الحلال عند الله الطلاق)(أبي داود:2178).

اولاً: الإطار المنهجي للدراسة:

1. مشكلة الدراسة:

لقد اهتم الإسلام بالأسرة من خلال تحديد الطرق والمناهج السليمة لبنائها

* للمراسلات إلى يوسف محمد أبو القاسم الصيد
البريد الإلكتروني:
you.alssid@sebhau.edu.ly

وتكوينها، إلا أن هذه العينة المؤسسة للمجتمع تعترضها العديد من المؤثرات والعوامل التي تزعزع استقرارها وتعطيل جزء كبير من أهدافها، ولعل من أخطر تلك المؤثرات ارتفاع معدلات الطلاق في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية.

على هذا الأساس يمكن القول إن ليبيا من الدول العربية التي شهدت تباينًا في معدلات الطلاق في سنوات مختلفة ارتفع في فترة معينة وانخفض في فترة أخرى، ويُعد الجنوب الليبي جزءًا لا يتجزأ من ليبيا شهد أيضًا معدلات طلاق تنذر بتداعيات خطيرة على الأسرة الليبية في الجنوب الليبي.

تشير الإحصائيات الرسمية في الجنوب الليبي إلى ارتفاع واقع حالات الطلاق بنسب متفاوتة في سنوات مختلفة يستند إلى العديد من العوامل الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، كذلك له تداعياته السلبية التي تنعكس على الأسرة وأفرادها والمجتمع وبنائه من هذا المنطلق تحددت مشكلة الدراسة الراهنة في:

واقع الطلاق في المجتمع الليبي

(دراسة وثائقية تحليلية "الجنوب الليبي نموذجاً")

أسباب اختيار المشكلة:

يعزى اختيار الباحث لهذه الدراسة إلى الأسباب الآتية:

1. تباين صحة البيانات والإحصائيات حول واقع الطلاق في الجنوب الليبي.
2. الارتفاع والانخفاض لحالات الطلاق في المنطقة الجنوبية .
3. مشكلة الطلاق تترتب عليها عوامل سلبية أهمها الانهيار النفسي والاجتماعي والتفكك الأسري.

2. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى كشف حجم وأسباب ظاهرة الطلاق وتداعياتها على الأسرة والمجتمع. ويندرج تحت هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية:

- التعرف على حجم الظاهرة ومدى الاختلاف في الجنوب الليبي وفقًا للإحصائيات والوثائق المتاحة.
- التعرف على الأسباب الداعية للطلاق من واقع السجلات الموثقة بالمحاكم.
- كشف التداعيات الناجمة عن الطلاق على أسر الجنوب الليبي.

3. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

1. تناولها لقضية مجتمعية أساسية تهدد النسيج المجتمعي بالتفكك والانهيار وتترك آثارًا طويلة المدى على المطلقين وأسرهم.
2. مساهمة الدراسة في كشف أخطر الأسباب المؤدية للطلاق في الجنوب الليبي.
3. الأهمية الحيوية في حياة السكان وصانعي القرار(الشؤون الاجتماعية).
4. المساهمة في وضع السياسات الجديدة لخدمة المطلقين ومساعدتهم.
5. مساهمة الدراسة في وضع رؤية لمواجهة الطلاق من خلال الوعي والإرشاد قبل الزواج (عملية الاختيار) وبداية الزواج والتدخل وقت الأزمات.
6. كشف غياب الوعي المجتمعي بهذه المشكلة على المستوى الرسمي والشعبي وكذلك القصور والخلل في وضع الآليات للحد من انتشارها في المجتمع الليبي عمومًا والجنوب خصوصًا.

4. تساؤلات الدراسة:

1. هل هناك ارتفاع في حالات الطلاق في الجنوب الليبي من عام 2011-2019.
2. هل الزواج المبكر سبباً من أسباب الطلاق في الجنوب الليبي.
3. هل غلاء المعيشة، وضعف الحالة المادية سبباً من أسباب الطلاق في الجنوب الليبي.
4. هل الارتباط بالأجانب من أسباب الطلاق في الجنوب الليبي.

المفاهيم والمصطلحات:

الطلاق لغة: هو الترك والإرسال والتخلية، ويقال الطلاق هو: رفع القيد الحسي أو المعنوي، يقال: نعجة طالق إذا كانت مخلاة وحدها، أي أنها مرسلة، ويقال بغير طالق أي بغير قيد ويقال: أطلقت الأسير إذا حللت إساره وخليت عنه. (أحمد الفيومي:376/1)، وطلاق المرأة يكون بمعنيين: "أحدهما: حل عقدة النكاح. والآخر: بمعنى الترك والإرسال". (محمد الزبيدي :2004).

الطلاق شرعا: هو رفع قيد النكاح بلفظ مخصوص أو ما يقوم مقامه في الحال أو في المال. (ابن الهمام الحنفي:1970: 465/3).

التعريف الإجرائي للطلاق :هو رفع قيد الزواج الصحيح بلفظ مشتق من طلق أو في معناه مما يفيد ذلك صراحة أو دلالة صادرة من (الزوج أو الزوجة أو القاضي).

النظريات والدراسات المفسرة للطلاق:

إن تناول المشكلة الاجتماعية يلزم الباحث الاجتماعي الإلمام إلى حد ما بالنظريات والدراسات التي تناولت الظاهرة موضوع الدراسة ، وذلك لاعتبارها ظاهرة اجتماعية في نسق البناء الاجتماعي الكلي هذا من جهة ، والارتقاء بالدراسة إلى مستوى التحليلات العلمية الموضوعية وبما يتلاءم مع المداخل المنهجية من جهة أخري ، انطلاقاً من ذلك فالباحث الاجتماعي ملزم بإتباع الأسس الموضوعية في دراسة الظاهرة بهدف الكشف عن حيثياتها من خلال التحليل (الكيفي او الكمي أو الأثنان معاً) للنتائج السوسيولوجية، في هذا السياق سوف تتم الإشارة في هذه الدراسة إلى النظرية الوظيفية وبعض الدراسات السابقة ذات العلاقة المباشرة .

النظرية البنائية الوظيفية:

يؤكد أنصار النظرية البنائية الوظيفية أن البناء الاجتماعي في حالة توازن واعتماد متبادل مستمر بين أجزائه، فكل جزء من أجزاء البناء الاجتماعي له وظيفة ودور يؤديه في إطار هذا البناء، وأن الهدف الرئيس لجميع النظم الاجتماعية هو المحافظة على استمرار هذا البناء واستقراره، كما أن كل جزء من أجزاء البناء يؤثر ويتأثر بالنظم الاجتماعية الأخرى.

والأسرة وفقًا لمفهوم هذه النظرية جزء من أجزاء البناء الاجتماعي تؤثر وتتأثر بالنظم الاجتماعية الأخرى، وللأسرة دور مهم تؤديه لاستمرار هذا البناء، لذا فإن أي تغير يطرأ على النظم الاقتصادية أو السياسية في المجتمع لا بد أن ينعكس على الأسرة، عليه فوجود مشكلة الطلاق في المجتمع دليل على وجود خلل ما في هذا المجتمع تهدد بناءه الاجتماعي واستقراره. (سلوى الخطيب :2007: 29).

تنطلق هذه النظرية من المسلمات النظرية البنائية الوظيفية حيث يلاحظ أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية التي تتعاظم كل سنة بعد الأخرى والتي أثرت سلبًا على منظومة الاتساق الاجتماعية المكونة للبناء الاجتماعي، حيث ظهرت نتائج تلك التحولات ونيلها من المرأة وأسرتها والمجتمع الذي تنتمي إليه الأمر الذي جعلها ضحية لهذه المتغيرات التي ساهمت في إحداث الخلل في منظومة العلاقات الأسرية ونتج عنها طلاقها وانفصالها من زوجها. أيمن الشيول:

www..damascusuniversity.edu.sy/mag/human/images/.../647-705.pdf

يمكن القول إن مشكلة الطلاق من المشكلات الأكثر تعقيدًا وفتكاً والتي تصيب الأسرة في مرحلة بنائها الأول، فعلى الرغم أنها مشكلة تمتاز بطابع

الخصوصية، غير أن تأثيرها يأخذ نطاقاً واسعاً ليشمل المجتمع ككل، فهي مشكلة تؤرق حياة الأسرة والبناء الاجتماعي وتزرع الفرقة والشقاق فيه.

5. الدراسات السابقة:

يمكن القول إن مشكلة الطلاق من المشاكل الاجتماعية التى لم تلق الاهتمام الكافي بالدراسة والتحليل على الأقل بالمنطقة الجنوبية الليبية، فمن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة المحلية المرتبطة بالظاهرة لم يجد الباحث دراسات وثائقية من واقع السجلات والوثائق في المحاكم وسجلات الأحوال المدينة، الأمر الذي يمنح هذه الدراسة الريادة العلمية في تناول المشكلة بصورة وثائقية تحليلية، من هذا المنطلق نحاول عرض بعض الدراسات السابقة المحلية والعربية بهدف تكوين إطار نظري حول الظاهرة ومتغيراتها.

أولاً: الدراسات المحلية:

دراسة فاطمة صلاح أبو العيون، وكانت حول معدلات الطلاق في مدينة سبها، 2018، هدفت إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة في الطلاق، سعت الدراسة إلى الإجابة عن عدة تساؤلات أهمها تحديد درجة تأثير العوامل "الاقتصادية والاجتماعية والأمراض النفسية والعضوية" على معدلات الطلاق في مدينة سبها، كذلك تحديد مدى وجود فروق معنوية ذات علاقة إحصائية بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية ومتغيرات النوع والعمر، المؤهل العلمي، تجربة الطلاق وجود الأبناء، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وبلغت عينة الدراسة "100" مفردة.

النتائج:

1. تبين أن أهم العوامل المؤدية للطلاق هي العوامل النفسية والعضوية ثم العوامل الاجتماعية ثم العوامل الاقتصادية.
2. توجد فروق معنوية تعزى لمتغير العمر وترجع للعوامل النفسية والعضوية. (فاطمة أبو العيون:2017 :2-49).

ثانيًا: الدراسات العربية:

1. **دراسة سلوى عبد الحميد أحمد 1992**، بعنوان "الطلاق وأسبابه من وجهة نظر الرجل السعودي"، دراسة تحليلية لأحد ملفات محكمة الضمان والأنكحة في مدينة الرياض، هدفت إلى كشف أسباب الطلاق في المجتمع السعودي بصفة عامة والعوامل المؤدية إليه من وجهة نظر الرجل السعودي وبلغ حجم عينة الدراسة "204" حالة، توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

أ- ارتفاع حالات الطلاق في المملكة السعودية من 17.9% عام إلى 20.1% عام.

ب- من أهم العوامل المؤدية للطلاق في السعودية، الزواج المبكر وطرق الزواج التقليدي، وارتفاع مستوى المعيشة، وتدخل الأهل وعدم الإنجاب، كما أوضحت الدراسة أن الاختلاف في المستوى التعليمي والأعمار وعدد الأطفال عوامل تؤثر في الطلاق.(سلوى الخطيب 1993: 205-242).

2. **محمد عبد الناصر الزرقة** 2008 ، بعنوان "الطلاق في الأراضي الفلسطينية من عام 1996- 2007"، دراسة تحليلية، هدفت إلى التعرف على أسباب وقوع الطلاق خلال الفترة من 1996-2007. أيضًا التعرف على الاختلافات الواضحة في الأعداد، اعتمدت الدراسة على الإحصائيات الحيوية المتوفرة في ثلاثة قطاعات في فلسطين: الضفة الغربية، الأراضي الفلسطينية، غزة.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

1. معدل الطلاق في الأراضي الفلسطينية أقل من الدول العربية.
2. أكثر حالات الطلاق في السنة الأولى من الزواج.
3. فصل الصيف أكثر طلاقًا من فصل الشتاء.
4. تبين أن عمر المتزوجين يؤثر على الطلاق فكلما زادت مدة الحياة الزوجية قل معدل حالات الطلاق.(محمد الزرقة:2008 :2-17).
3. **دراسة فاكر محمد الغرايبة، حمود سليمان**، عن التأثيرات النفسية و(السؤال الرئيس هل الدراسة ميدانية أم نظرية)الاجتماعية للطلاق على الأطفال، دراسة على عينة من الأطفال في دار الضيافة في اتحاد المرأة الأردنية، 2012، هدفت إلى التعرف على الآثار النفسية والاجتماعية للطلاق على الأطفال في المجتمع الأردني وبلغ حجم عينة الدراسة "152" أمًا، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الارتباطي، وكانت أداة الدراسة الاستبيان، نوع العينة القصدية.

النتائج:

1. ارتفاع نسبة الشعور بالتمزق العاطفي بين الولاء لأي من الوالدين.
2. ارتفاع الانسحاب الاجتماعي وصعوبة إقامة علاقات اجتماعية.
3. تعرض الأم إلى مشكلات اقتصادية من حيث الإنفاق والإعالة. (فاكر الغرايبة، حمود سليمان:2012: 95-115).
4. **دراسة مهتاب أحمد إسماعيل**، عن الطلاق أسبابه ونتائجه من وجهة نظر المطلقات دراسة ميدانية في محافظة نابلس 2016، هدفت إلى تحليل الأسباب والتأثيرات المختلفة لظاهرة الطلاق من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس، بلغ حجم عينة الدراسة "115" حالة، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأداة الدراسة كانت الاستبيان.

النتائج:

1. تسهم العوامل السياسية والاقتصادية في فلسطين في ارتفاع معدل الطلاق.
2. يعاني المطلقون من مشاكل اقتصادية صعبة.
3. ارتفاع معدل البطالة في فلسطين بيئة خصبة لارتفاع حالات الطلاق.
4. تدخل الأهل والأقارب من أكثر الأسباب المؤدية للطلاق.
5. انعكاس حالات الطلاق على نفسيات وسلوكيات الأبناء.
6. عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات العمر ودخل الأسرة والمستوى التعليمي وأسباب الطلاق وتأثيراته.
7. وجود فوارق في أسباب وتأثيرات الطلاق تعزى لمتغير نمط السكن ووجود الأطفال ومدة الحياة الزوجية.(مهتاب أحمد إسماعيل: 2016 : 4-137).
5. **دراسة رندا يوسف محمد سلطان**، بعنوان "الطلاق المبكر في ريف محافظة أسيوط، 2017"، هدفت إلى التعرف على ظاهرة الطلاق وأسبابه وآثاره على المرأة والأبناء، والطرق التي من شأنها تحد من هذه المشكلة، بلغ حجم عينة الدراسة "278" من إجمالي "1100" حالة، باستخدام العينة العشوائية، تمت عملية جمع البيانات عن طريق المقابلة الشخصية باستخدام استمارة الاستبيان.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

1. غالبية النساء متزوجات في سن مبكرة والإقامة مع أهل الزوج.
2. المستوى التعليمي لغالبية النساء أقل من الجامعي.
3. من أهم الأسباب المؤدية للطلاق الأسباب النفسية ثم الاقتصادية.
4. تنجم عن الطلاق متاعب مادية ومضايقات ثقافية من الناس.

(رندا سلطان : 2017 : http://ajas.js.ikknito.com)

6. التعقيب على الدراسات السابقة:

تعد مراجعة الدراسات السابقة وسيلة لتغذية المعلومات العلمية المرتبطة بكافة جوانب الظاهرة محل الدراسة، على هذا الأساس فمن خلال عرض الدراسات السابقة، تبيَّن وجود دراسة محلية واحدة تناولت الظاهرة بالدراسة، حيث نجد أنها اقتصرت على كشف العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن الطلاق، في حين تتقارب مع بعض الدراسات العربية في دولة فلسطين والسعودية ومصر والأردن، في تناول مشكلة الطلاق إحصائيًا بهدف الوقوف على الأسباب المؤدية إليه، ولعل ما يميز دراستنا في هذا الجانب هو الوقوف على تداعيات الطلاق على الأسرة تحديدًا على الأم والأبناء إن وجدوا، من هذا المنطلق سوف تسهم هذه الدراسة في كشف الآثار الخطيرة على المجتمع والمرأة ، وهذا في الأحوال كلها لا يعني عدم الاستفادة من الدراسات السابقة، حيث تناولت تلك الدراسات عرض بعض المتغيرات والخصائص المرتبطة بالظاهرة والتي هدفت الدراسة الراهنة إلى عرضها لاستخلاص نتائجها بهدف وضع إطار تصوري للحلول التي تحد من انتشارها وتفاقمها.

ثانيا: الإطار النظري:

تاريخ الطلاق:

يمكن القول إن الطلاق قديم قدم الزواج، فقد عرفت الأمم السابقة الطلاق ووضعت له الشرائع والقوانين لتنظيمه، حيث أشار كثير من الباحثين أن (حمو رابي البابلي) صاحب أشهر القوانين في التاريخ كان أقدم من شرَّع لوائح الطلاق، حيث نصت اللوائح على حق الزوج في تطليق زوجته في بعض الحالات أهمها "العقم"، كذلك تستطيع المرأة المطالبة بالانفصال الدائم عن الزوج في حالة الكراهية بعد أن يفصل القانون بينهما، أيضًا عند خطأ الزوج فإن المرأة تعود إلى بيت أسرتها بعد أخذ جميع حاجاتها. خالد الرديعان (www.repository.ksu.eedu.sa/jspui/handle).

أما الإغريق "اليونان القدماء فقد سنوا الطلاق حيث يستطيع الرجل أن يفرض الطلاق لأي سبب يراه في أي وقت، كذلك الحال عند الرومان، حيث بدأ تشريع الطلاق بإعطاء السلطة للرجل وفي العصر الروماني أصبحت المرأة قادرة على تطليق الزوج بدون قيود أو سبب، من جهة أخرى خالف جالنيوس الملك قسطنطين بتحديد حرية الطلاق بإعطائها للطرفين تماشيًا مع التقاليد والعادات الرومانية، أما في الجاهلية فإن للطلاق عدة أشكال منها نظام الطلقات الثلاث والنظام الرجعي والمخالفة والظهار.

أمَّا فيما يتعلق بالأديان السماوية فإن اليهودية القديمة أعطت الرجل الحق في طلاق زوجته حينما يعلم أنها سيئة السلوك أو عند رغبته الاقتران بامرأة أخرى، وتحرّم اليهودية عودة المطلقة إلى زوجها حتى وإنْ طلقها زوجها الثاني أو مات عنها، وليس للمرأة الحق في طلب الطلاق من زوجها.

وفي الديانة المسيحية فقد حرَّم المسيح عليه السلام الطلاق كذلك الحال عند الكاثوليك، ويجوز الطلاق عند البروتستانت وهم أقل تشددًا في مسألة الطلاق فهو يجوز في حالات (الزنا أو تغيير الدين).

أما الدين الإسلامي فقد أباح الطلاق عندما تتعذر العلاقة الزوجية السليمة، ولكن توجد مجموعة من الخطوات قبل اللجوء إلى الطلاق منها: "الموعظة الحسنة من خلال نصح الزوجة ومجادلتها بالحسنى، الهجر في المضجع، الضرب غير المبرح، تحكيم وسيط من الأهل وأقرباء الطرفين، كذلك يوجد الطلاق الرجعي، حيث تشير تلك الخطوات إلى أهمية التروي والمراجعة قبل أن يتلفظ الرجل بالطلاق". (خالد الرديعان: www.repository.ksu.eedu.sa/jspui/handle)

أحكام الطلاق وقيوده في الإسلام:

الطلاق مباح في الإسلام حيث يقول الله تعالى في كتابه العزيز {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ..} سورة الطلاق آية (1)، والطلاق فيه أحكام متعددة في عقيدة أهل السنة والجماعة، فالطلاق الرجعي يستطيع فيه الرجل إذا طلّق زوجته للمرة الأولى والثانية إعادة رابطة الزوجية من دون عقد جديد، ما دامت في فترة العدة المحددة في القرآن الكريم بثلاث فترات حيض، وفي طلاق البينونة الصغرى فإذا انقضت فترة العدة يعد الطلاق الأول أو الثاني قبل أن يسترجع الزوج زوجته، يصبح الطلاق بائنًا بينونة صغرى، وبإمكان الزوج هنا إعادة رابطة الزوجية، ولكن برضا الزوجة وبعقد ومهر جديديْن، والطلاق البائن بينونة كبرى وهو الطلاق للمرة الثالثة حيث يحرم على الرجل إعادة مطلقته إلا بعد أن تنكح رجلاً غيره ويطلقها أو يموت عنها، هنا يحق لها الزواج بطليقها الأول بعد إكمال العدة. (خالد الرديعان(www.repository.ksu.eedu.sa/jspui/handle :

إن الشريعة الإسلامية جعلت الطلاق في يد الرجل، لكنها فتحت سبلًا عديدة أمام المرأة المظلومة أو التي لا تطيق العيش مع زوجها لتتحرر من ميثاق الزواج، ومن هذه الطرق "الخلع" الذي أقرته الشريعة الإسلامية وجعلته وسيلة للتفريج عن الزوجة التي تريد الخلاص من حياة الشقاء والبؤس بأن تتنازل له عن شيء من حقوقها المادية مقابل الطلاق. (رنده سلطان :2017: 275).

أنواع الطلاق:

ينقسم الطلاق إلى أنواع أهمها ما يلي:

1. **رجعي:** وهو الطلاق الذي يوقعه الزوج على زوجته أولا أو ثانيا، ويكون له حق إرجاع زوجته فيه ما دامت في العدة من غير استئذانها ودون حاجة إلى عقد جديد.
2. **بائن:** وهو الطلاق الذي لا يملك فيه الزوج أن يرجع زوجته إلا بعقد ومهر جديديْن.

والبائن بالتطليقة الأولى والثانية بينونة صغرى، يحل لزوجها إعادتها بعقد جديد دون الحاجة إلى أي إجراء آخر.

والبائن بالتطليقة الثالثة بينونة كبرى، فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجًا غيره، ثم يفارقها بسبب من الأسباب، وتنتهي عدتها، وبعد ذلك إذا أراد الزوج الأول أن ينكحها فلا مانع من ذلك إذا كان بعقد ومهر جديدين. (علاء الدين الكاساني : 2000 : 383/3) .

الأحكام الشرعية الخمسة لتنفيذ الطلاق:

يختلف حكم الطلاق تبعاً لظروفه وهو نظام ينطوي تحت الأحكام الشرعية الخمسة وهي :

أ- **واجباً:** في حالة وجود سبب مقنع وقوي، مثل تعذر الإصلاح بين الزوجيْن أو وجود عجز جنسي كامل بالنسبة للزوجيْن يتضرر منه الآخر.

ب- **مندوباً:** يعزى الأمر هنا إلى السبب مثل انحراف الزوجة في سلوكها وإيذائها لزوجها وأهله أو تقصيرها في حق من حقوق الله تعالى ولم يستطع الزوج اصلاحها.

ج- **حراماً:** إذا طلقها بعد الدخول وهي حائض أو كان في طهر خالطها فيه.

د- **مكروهاً:** إذا كانت المرأة مستقيمة الحال فيطلقها زوجها بدون ضرورة أو سبب واضح يقتضي ذلك.

ه- **مباحاً:** إذا كانت الحاجة تدعو إليه كسوء سلوك أحد الزوجين وخافا على أن يتجاوزا حدود الله في المعاملة.(مصطفى شيبة :1992 : 97).

7. منهج الدراسة:

حاول الباحث في هذه الدراسة استخدام (المنهج الاستقرائي التحليلي) في دراسة المشكلة من عام 2000-2019، وفق عينة الدراسة الوثائقية في مناطق الجنوب الليبي حسب الإحصائيات المتوفرة في المحاكم الجزئية.

طريقة الحصول على البيانات:

تُعد المحاكم المصدر الأول لرصد جميع حالات الطلاق، من خلال ذلك تنقسم المحاكم في الجنوب الليبي إلى :(محكمة سبها الابتدائية والجزئية التي تحوي في ظلها محاكم ابراك الشاطئ الجزئية وونزريك الشاطئ، والبوانيس) ومحكمة أوباري الجزئية المستقلة.

ولحساسية الموضوع تم توجيه رسائل رسمية من جهة عمل الباحث، الأمر الذي ساهم في الحصول على الاطلاع على الملفات والإحصائيات المتوفرة في مدينة سبها، كذلك تمت مراسلة المحاكم الجزئية في منطقة البوانيس (ثمنهنت –سمنو – الزيغن)، والشاطئ (براك –ونزريك)، من خلال ذلك استطاع الباحث الحصول على الإحصائيات المتعلقة بالمشكلة محل الدراسة للأعوام 2000-2019، كذلك أخذ عينة من السجلات والوثائق لتنفيذ أهداف الدراسة الراهنة .

8. نوع الدراسة:

تعد الدراسة الراهنة من الدراسات (الوثائقية التحليلية) بالاعتماد على السجلات والوثائق الخاصة بالطلاق من خلال التعرف على أسباب وتداعيات الظاهرة في المجتمع محل الدراسة.

9. أدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على أدوات تمثلت في السجلات والوثائق والإحصائيات والتعدادات العامة بالمحاكم الجزئية بالجنوب الليبي.

10. عينة الدراسة:

قام الباحث بتناول عدد (200) وثيقة وسجل لحالات الطلاق في الجنوب الليبي، بهدف الإجابة عن التساؤلات المطروحة، الجدول التالي يوضح التوزيع العددي للوثائق والسجلات المتعلقة بحالات الطلاق بالجنوب الليبي في إطار عينة الدراسة:

جدول رقم (1) التوزيع العددي للوثائق والسجلات لحالات الطلاق لعينة الدراسة

المحكمة	العدد
سبها الجزئية	170
البوانيس الجزئية	05
براك الجزئية	15
أوباري الجزئية	10
المجموع	200

المصدر: المحاكم الجزئية سبها ، براك ، البوانيس ، أوباري .2019.

أولاً: واقع الطلاق في الجنوب الليبي:

يُعد الجنوب الليبي جزءًا من ليبيا شهد هو الآخر حالات طلاق تتباين من فترة زمنية إلى أخرى كغيره من الأجزاء الأخرى المكونة للدولة الليبية، ويتناول هذا الجزء من الدراسة عرض حالات الطلاق في الجزء الجنوبي من عام (2000-2019) باستخراج التوزيع النسبي بهدف معرفة أكثر السنوات التي شهدت ذلك ومن ثم الوقوف على أهم الأسباب الداعية له.

1. واقع الطلاق في مدينة سبها:

من خلال هذا المؤشر سعت الدراسة الراهنة إلى الإجابة عن تساؤل عام مفاده (هناك ارتفاع في حالات الطلاق في الجنوب الليبي من عام (2011- 2019)، للتأكد من ذلك يمكن القول إن مدينة سبها كغيرها من المدن الليبية بها حالات طلاق طيلة العشرين سنة الماضية ترتفع وتنخفض بحسب الظروف الحياتية المرتبطة بالأسر فيها، وفيما يلي عرض حالات الطلاق من عام (2000-2019)[1]:

جدول رقم (2) التوزيع النسبي لحالات الطلاق في مدينة سبها .2000- 2019

الفترة من 2000-2009			الفترة من 2010-2019		
السنة	العدد	%	السنة	العدد	%
2000	189	5.5	2010	217	6.4
2001	202	5.9	2011	89	2.6
2002	168	4.9	2012	189	5.5
2003	141	4.1	2013	161	4.7
2004	146	4.3	2014	123	3.6
2005	143	4.2	2015	134	3.9
2006	136	4.0	2016	139	4.1
2007	132	3.8	2017	132	3.8
2008	145	4.2	2018	189	5.5
2009	179	5.2	2019	202	5.9

المصدر: من إعداد الباحث استناداً على سجلات الطلاق والأحوال الشخصية، محكمة سبها الجزئية، 2000-2019.

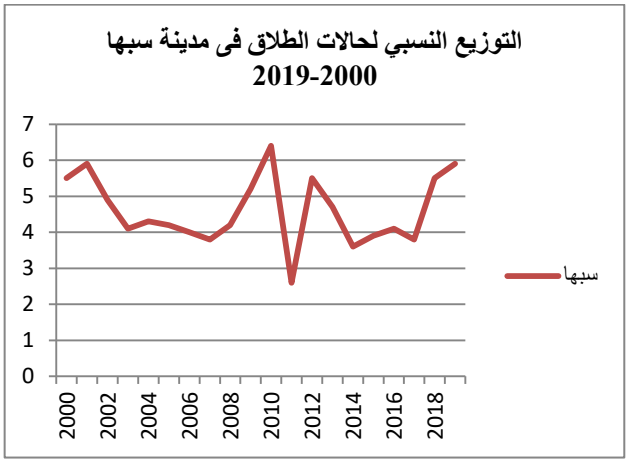

شكل رقم (1) التوزيع النسبي لحالات الطلاق في مدينة سبها 2000-2019.

تشير البيانات الواردة في الجدولين (1-2) لحالات الطلاق في مدينة سبها، في الفترة من 2000- 2018 إلى إن أعلى نسبة للطلاق كانت في عام "2010" بنسبة 6.4% من المجموع الكلي لحالات الطلاق في المدينة والبالغ "2765" حالة، يليها عام "2001" و2019 بنسبة 5.9%، ثم عام 2000، 2012 و2018 بنسبة (5.5%)، يليها عام 2009 بنسبة (5.2%) ثم عام 2013 بنسبة (4.7%) ثم العام 2004 بنسبة (4.3%)، يليها عام 2005، 2008 بنسبة (4.2%) ثم العام 2006 بنسبة (4%) ثم العام 2015، بنسبة (3.9%) يليها العام 2017 بنسبة 3.8%. ومن خلال التسلسل النسبي للبيانات في الفترة من 2000- 2018:

1. اتضح جليًا أن حالات الطلاق في مدينة سبها تسير بوتيرة متقاربة فهي تتراوح بين المئة والمئة وثمانين حالة طلاق، وأعلى حالات طلاق عام (2001، 2019، 2010).
2. خلال العشر سنوات الأخيرة شهدت حالات الطلاق الارتفاع في 2010 لتأخذ منحنى الانخفاض الشديد في عام 2011 ويعزى ذلك في اعتقاد

[1] حالات الطلاق في عام 2019 إلى غاية شهر (11).

الباحث إلى الفوضى الإدارية التي شهدتها ليبيا حيث أغلقت المحاكم ومراكز الشرطة ولم يكن هناك توثيق لحالات الطلاق في المدينة، حيث اقتصر الطلاق عند المأذون في الأحياء السكنية.

3. الارتفاع في الأعوام الأخيرة نتيجة الظروف الاقتصادية القاسية التي شهدتها ليبيا المتمثلة في انعدام السيولة، ارتفاع الأسعار، كذلك الظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها مدينة سبها والجنوب عمومًا، الأمر الذي ساهم في فتح المجال أمام الأجانب على وجه الخصوص لترك النساء الليبيات مع أطفالهن أو بمفردهن والرجوع إلى بلدانهم، حيث شهد عام 2018- 2019 أكثر من حالة طلاق بالإرادة المنفردة من قبل المرأة بسبب هروب وغياب أزواجهن الأجانب ، ولا تستثنى من ذلك حالات الطلاق المرتبط بحالات الضرر وسوء العشرة مع الأزواج وبعض الزوجات.

2. واقع الطلاق في منطقة وادي البوانيس 2000-2019.

يمكن القول منطقة وادي البوانيس (ثمنهنت – سمنو –الزيغن) شهدت أيضا كغيرها من المناطق الليبية حالات طلاق طيلة العشرين سنة الماضية، ترتفع وتنخفض بحسب الظروف الحياتية المرتبطة بالأسر فيها، وفيما يلي عرض بحالات الطلاق من عام (2000-2019)[1].

جدول رقم (3) التوزيع النسبي لحالات الطلاق في وادي البوانيس 2000-2019

السنة	حالات الطلاق في بوادي البوانيس	
	العدد	%
2011	02	7.1
2017	10	35.7
2018	07	25.0
2019	09	32.1
المجموع	**28**	**100**

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى سجلات الطلاق والأحوال الشخصية، محكمة البوانيس الجزئية ،2011-2019.

تفيد البيانات الإحصائية عن حالات الطلاق في وادي البوانيس بعدم وجود إحصائيات موثقة، حيث تم الحصول على إحصائيات متفرقة أهمها أعوام 2011- 2017- 2018- 2019، حيث لا يتجاوز عدد الحالات الموثقة لدى محكمة البوانيس الجزئية "28" حالة، ويعزى ذلك إلى أن غالبية حالات الطلاق تعزى لأسباب عديدة في المنطقة أهمها:

تسجيل حالات الطلاق خارج المنطقة حيث يتم ذلك في مدينة سبها، و بعض الحالات لم يتم فيها تنفيذ الحكم، ولا يمكن بأي حال من الأحوال عزل حالات الطلاق بوادي البوانيس عن الظروف المشابهة في مدينة سبها ووادي الشاطئ وأوباري، من حيث الظروف الراهنة، كذلك بعض الحالات المرتبطة بالأجانب.

3. واقع الطلاق في منطقة الشاطئ 2000-2019:

تباينت حالات طلاق في منطقة الشاطئ طيلة العشرين سنة الماضية، حيث ترتفع وتنخفض كذلك بحسب الظروف الحياتية المرتبطة بالأسر فيها، وفيما يلي عرض لحالات الطلاق من عام (2000-2019)[2].

جدول رقم (4) التوزيع النسبي لحالات الطلاق في منطقة الشاطئ 2000-2019

الفترة من 2000-2009			الفترة من 2010-2019		
السنة	العدد	%	السنة	العدد	%
2000	29	1.9	2010	80	5.3
2001	25	1.6	2011	43	2.9
2002	06	0.4	2012	118	7.9
2003	08	0.5	2013	101	6.8
2004	25	1.6	2014	138	9.3
2005	42	2.8	2015	243	16.3
2006	16	1.0	2016	152	10.2
2007	29	1.9	2017	157	10.5
2008	36	2.4	2018	118	7.9
2009	14	0.9	2019	102	6.8

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى سجلات الطلاق والأحوال الشخصية، محكمة براك الجزئية 2000-2019 .

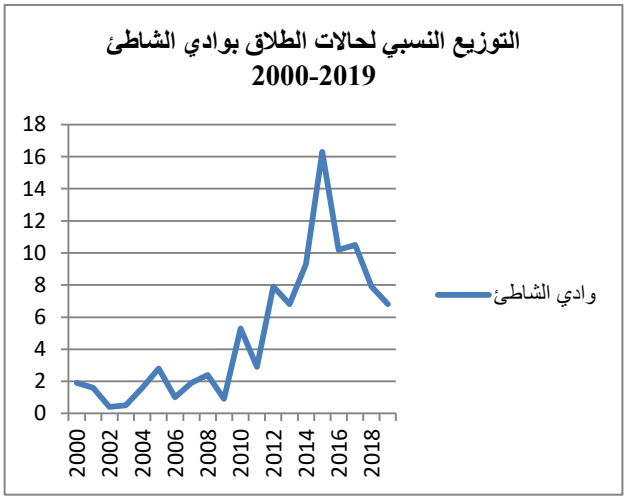

شكل رقم (2) التوزيع النسبي لحالات الطلاق في وادي الشاطئ 2000-2019 .

تشير الإحصائيات بمنطقة وادي الشاطئ، إلى أن أعلى نسبة بالمنطقة كانت في العام 2015 بنسبة "16.3%" من إجمالي مائتين وثلاث وأربعين حالة طلاق، يليها العام 2017 بنسبة "10.5%" ثم العام 2016 بنسبة "10.2%"، ثم العام 2014 بنسبة "9.3%" ثم العام 2011- 2018 بنسبة "7.9%" يليها الأعوام (2016- 2019) بنسبة "6.8%"، ثم العام 2015 بنسبة "5.3%".

من خلال العرض النسبي لحالات الطلاق بوادي الشاطئ يمكن استنتاج الآتي:

1. حالات الطلاق تسير بصورة تصاعدية، حيث ارتفعت من العام 2000- 2010 بوتيرة متسارعة.
2. انخفاض الحالات عام 2011 يُعزى إلى عدم وجود محاكم وهيئات قضائية تتبنى حالات الطلاق في المنطقة.
3. السنوات الأخيرة شهدت ارتفاع حالات الطلاق من الأجانب المتزوجين من الليبيات حيث بلغت حوالي 115 حالة من عام 2011- 2019.

[1] حالات الطلاق في عام 2019 إلى غاية شهر (10).
[2] حالات الطلاق في عام 2019 إلى غاية شهر (11).

4. الظروف السياسية والاقتصادية من العوامل الأساسية بمنطقة وادي الشاطئ المؤدية لحدوث الطلاق.

4. واقع الطلاق في منطقة أوباري 2000-2019:

شهدت منطقة أوباري كذلك حالات طلاق طيلة العشرين سنة الماضية، ترتفع وتنخفض بحسب الظروف الحياتية المرتبطة بالأسر فيها، وفيما يلي عرض لحالات الطلاق من عام (2000-2019)[1].

جدول رقم (5) التوزيع النسبي لحالات الطلاق في أوباري 2000-2019

الفترة من 2000-2009			الفترة من 2010-2019		
السنة	العدد	%	السنة	العدد	%
2000	04	2.1	2010	06	3.1
2001	08	4.2	2011	08	4.2
2002	09	4.7	2012	09	4.7
2003	06	3.1	2013	12	6.3
2004	08	4.2	2014	10	5.2
2005	07	3.7	2015	16	8.4
2006	09	4.2	2016	15	7.9
2007	04	2.1	2017	20	10.5
2008	09	4.7	2018	19	10
2009	08	4.2	2019	20	10.5

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى سجلات الطلاق والأحوال الشخصية، محكمة أوباري الجزئية،2000-2019.

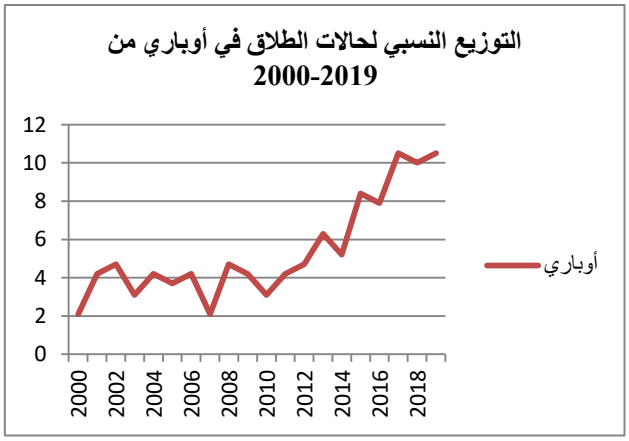

شكل رقم (3) التوزيع النسبي لحالات الطلاق في أوباري 2000-2019 .

تفيد الإحصائيات بمنطقة أوباري، بأن أعلى نسبة بالمنطقة كانت في العامين 2017 -2019 بنسبة "10.5%" على التوالي، يليهما العام 2015 بنسبة "8.4%" ثم العام 2016 بنسبة "7.9%"، ثم العام 2013 بنسبة "6.3%".

ومن خلال العرض النسبي لحالات الطلاق بمنطقة أوباري يمكن استنتاج الآتي:

1. سير حالات الطلاق من عام (2000-2010) بوتيرة متقاربة حيث تتقارب النسب من (2-4 %).

2. ارتفاع تصاعدي لحالات الطلاق من عام (2011-2019)، ويعزى ذلك إلى الظروف المعيشية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها المنطقة والدولة عمومًا.

3. شهدت المنطقة نسب متفاوتة لطلاق الليبيات من الأجانب كغيرها من مناطق الجنوب خاصة وليبيا عامة.

ثانياً: أسباب الطلاق في الجنوب الليبي من واقع السجلات وفقًا لحالات الدراسة:

من خلال هذا المؤشر سعت الدراسة الراهنة إلى الإجابة عن فرض من الفروض مفاده (أسباب الطلاق في الجنوب الليبي الزواج المبكر، غلاء المعيشة، وضعف الحالة الاقتصادية، والارتباط بالأجانب)، لتحقيق هذا الهدف ومن خلال عينة الدراسة أفادت المعطيات الواردة في السجلات والوثائق الخاصة بحالات الطلاق بالجنوب الليبي من عام (2000-2019) أنه تعددت حالات الطلاق فيه والجدول التالي يبيّن الأسباب الداعية للطلاق بين الأزواج.

جدول رقم (6) التوزيع التكراري النسبي لأسباب الطلاق لعينة الدراسة 2000-2019

م	الأسباب	العدد	%
1	سوء العشرة والضرر	120	60
2	الغيبة	40	20
3	تدخل الأهل	20	10
4	الزواج بأخرى	05	2.5
5	مرض جسدي	03	1.5
6	النفور الطبيعي	05	2.5
7	فارق السن	01	0.5
8	اختلاف الطباع	05	2.5
9	عدم الإنجاب	01	0.5
	المجموع	**200**	**100**

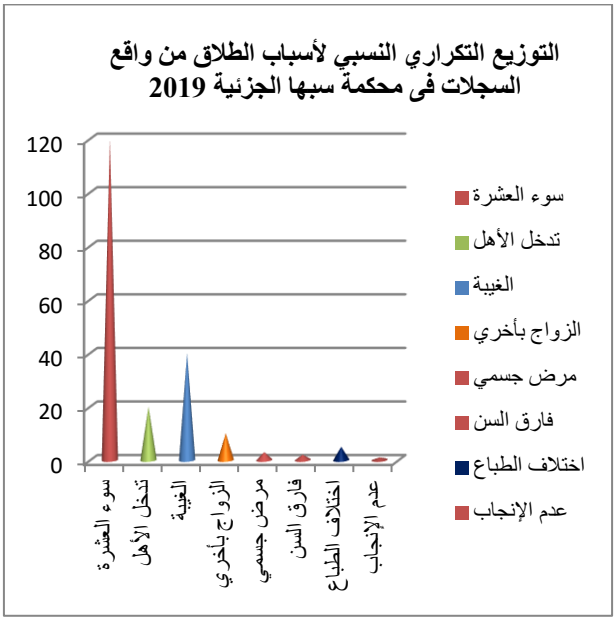

شكل رقم (4) التوزيع النسبي لأسباب الطلاق في مدينة سبها 2000-2019

[1] حالات الطلاق في عام 2019 إلى غاية شهر (11).

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (6) والشكل رقم (4) يمكن لنا تناول أسباب الطلاق في عينة الدراسة بالجنوب الليبي حسب الأولوية النسبية في الآتي:

1. مؤشر سوء العِشرة والضرر:

يُعد هذا المؤشر من أكثر الأسباب المؤدية للطلاق في الجنوب الليبي على الإطلاق ويحوي في طياته أبعاداً خطيرة ساهمت في تفكك الأسرة في الجنوب الليبي، حيث بلغت نسبة هذا المؤشر (60%) من عينة الدراسة البالغ عددها (200) واقعة طلاق، فهو يرتبط بالنظام العام للحياة الزوجية، ومن أهم أبعاده سلطة الزوج على زوجته ومحاولة استخدام وسائل لا إنسانية مثل الضرب والتهديد والتحقير والشتم، وتصل إلى درجة الاتهامات الباطلة في عرضها وشرفها، أي أن العلاقة تسلطية رأسية تقوم على مبدأ اتباع الأوامر من الزوج والطاعة من قِبل الزوجة، كذلك الحال لوضع المرأة حين تحاول فرض رأيها على زوجها وعدم طاعته والتزامها لأوامره حيث توصف بأنها "امرأة نكديه"، كذلك الضرر الناتج عن الإدمان للمخدرات والمسكرات حيث تتعرض المرأة لأقسى العقوبات الجسدية والنفسية، ومن أبعاده الأكثر قساوة ضعف الاهتمام المعيشي (الاقتصادي) من خلال حرمانها هي وأبناؤها من المصروفات اليومية الأمر الذي جعل تلك النساء يعشن ظروفًا اقتصادية صعبة انتهت بالانفصال، ومما يزيد الأمر سوءًا أن غالبية النساء يشغلن مهنة (ربة بيت) فهن لا يملكن مصدر رزق خاص بهن.

2. الغياب والهجر:

بلغت نسبة هذا المؤشر (20%) من عينة الدراسة، حيث يمكن القول إن الهروب من عش الزوجية وهجر الزوجة من أقسى الحالات المرتبطة بمشكلة الطلاق في الجنوب الليبي حيث خلف العديد من الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية للمرأة والأبناء، حيث لم تسجل أي حالة لهجر الزوجة لزوجها وأبنائها، ولعل أن من أخطر الحالات هي غياب الزوج خاصة (الأجنبي) عن المرأة الليبية، حيث سجل الجنوب الليبي حالات طلب طلاق من الزوجة بسبب هروب زوجها إلى خارج البلاد، الأمر الذي يرتبط بالتداعيات الأكثر ضررًا على المرأة وأبنائها والمجتمع الذي تعيش فيه، والجدول التالي يبين التوزيع العددي لحالات الغياب للأزواج في مجتمع الدراسة .

جدول رقم (7) التوزيع العددي لحالات الغياب للأزواج الليبيين والأجانب

الفترة من 2000-2008			الفترة من2009-2017		
السنة	ليبيون	اجانب	السنة	ليبيون	اجانب
2000	3	2	2009	4	2
2001	2	0	2010	1	4
2002	0	0	2011	6	4
2003	0	0	2012	6	6
2004	0	0	2013	10	3
2005	4	1	2014	5	2
2006	0	2	2015	3	10
2007	3	0	2016	19	3
2008	1	5	2017	0	7

المصدر: تم الحصول على البيانات من السجلات في المحاكم بالمنطقة الجنوبية.

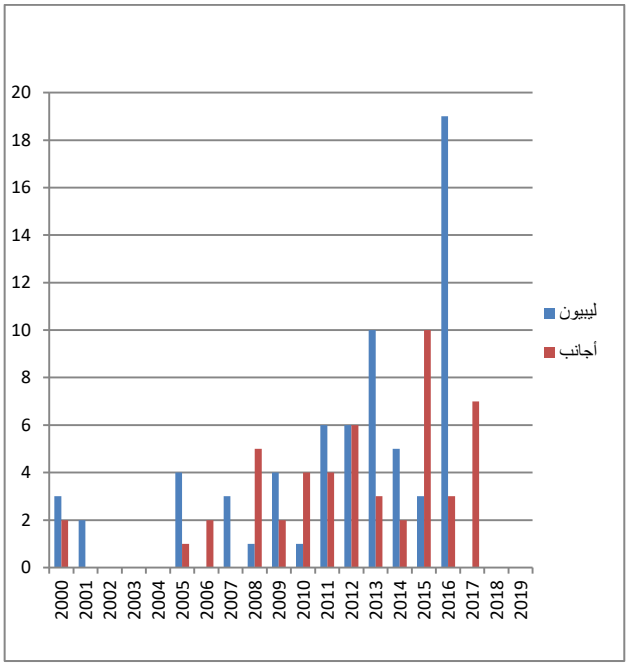

شكل رقم (5) التوزيع العددي لحالات الغياب للأزواج الليبيين والأجانب .

3. تدخل الأهل:

بلغت نسبة هذا المؤشر (10%) من عينة الدراسة، حيث يشير إلى أن قبول أهل الزوجين للطرف الآخر يؤدي دورًا مهمًا في استمرار الحياة الزوجية، ويمكن إرجاع سبب تدخل الأهل في كثير من الحالات إلى عدم وجود خصوصية أسرية، حيث لم تسهم التغيرات الاجتماعية التي طرأت على الأسرة والبناء الاجتماعي في تغيير القيم القائمة بين الآباء والأمهات والأبناء، حيث لا يزالون يرون أن من واجبهم التدخل في كل صغيرة وكبيرة في حياة أبنائهم، الأمر الذي ينذر بمزيد من الشقاق والفراق بين الأزواج .

4. الزواج بأخرى:

وصلت نسبة هذا المؤشر (2.5%) من عينة الدراسة، فعلى الرغم أن تعدد الزوجات أمر مشروع في الإسلام إلا أنه يقود في كل الأحوال إلى ارتفاع نسبة الكراهية والضغينة لدى المرأة الأولى ويجعلها تسعى للحصول على الطلاق لرغبتها في عدم مشاركة أخرى لها في زوجها.

5. اختلاف الطِباع:

بلغت نسبة هذا المؤشر (2.5%) حيث يرتبط بمبدأ التنشئة الاجتماعية والبيئة الاجتماعية التي كان يعيش فيها الزوجان على حدة، حيث كلما نشأ أحد الأزواج في أسرة سلطوية والمرأة في أسرة ديموقراطية يحدث التصادم والشقاق، ويقودنا هذا المؤشر إلى الارتباط الحاصل بين المرأة الليبية والأجنبي حيث يعد هذا المؤشر من أخطر المؤشرات والأكثر سببًا في حدوث الطلاق في الجنوب الليبي، هذا من جهة، كما يرتبط في بعض الحالات بالتغيرات النفسية والاقتصادية التي تطرأ على وضع الزوجيْن حيث تصبح هناك فلسفة الطبع والتطبع، لأن هناك بعض الطباع مكتسبة وليست ذاتية تسهم في زيادة حِدة الشقاق والتباعد بين الزوجين من جهة أخرى.

6. النفور الطبيعي:

بلغت نسبة هذا المؤشر أيضاً (2.5%) ويرجع النفور الطبيعي بين الزوجيْن إلى العديد من العوامل الاجتماعية والنفسية، حيث يرتبط هذا المؤشر بطرق الزواج التقليدي التي كانت ناجحة في الماضي والتي قد لا تتناسب مع المجتمع المعاصر بفعل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية في

الحياة الاجتماعية، الأمر الذي يقود إلى النفور وعدم توافق المشاعر النفسية للزوجيْن ويؤدي إلى حدوث الطلاق مستقبلًا.

7. المرض الجسدي:

بلغت نسبة هذا المؤشر (1.5%)، على الرغم أن الزوج أو الزوجة لا يمتلكان القدرة للسيطرة على هذا المؤشر، فإنه قد يكون من الأسباب الفاعلة لحدوث الطلاق سواء بالرغبة الذاتية بين الزوجيْن أو برغبة أحدهما، حيث توجد حالات مرض معدية تستلزم المفارقة بين الزوجيْن حفاظاً على صحة أحدهما.

8. فارق السن:

وصلت نسبة هذا المؤشر (0.1%) حيث يرتبط هذا المؤشر بطريقة الاختيار للزواج منذ البداية، وهنا يدعو الأمر إلى التفكير الجدي من قِبل الزوج أو الزوجة في اختيار الشريك الأكثر تقاربًا عمريًّا ونفسيًّا واجتماعيًّا.

9. عدم الإنجاب:

بلغت نسبة هذا المؤشر (0.1%) ويعد من المؤشرات المقلقة للحياة العائلية حيث كلما انعدم وجود الأطفال لدى الزوجيْن فإن حدوث الطلاق أو الزواج من أخرى أمر وارد وبنسبة قوية.

مما لاشك فيه أن أغلب هذه المؤشرات عامل هدم للأسرة وبنائها الأمر الذي ينعكس سلبًا على البناء الاجتماعي للمجتمع ككل، من هذا المنطلق يمكن القول إن فروض الدراسة تحققت ماعدا الفرض المتعلق بأسباب الزواج المبكر حيث لم يتبين وجود حالات طلاق تعزى إلى حدوث الطلاق لهذا السبب.

ثالثاً: تداعيات الطلاق في الجنوب الليبي:

يذر الطلاق في الجنوب الليبي بالعديد من التداعيات الخطيرة التي تهدد أمن وسلامة البناء الأسري والمجتمعي لعل أهمها ما يلي:

1. التشرد للأبناء وفي حالات أخرى للأم أو الأب حسب الظروف، والجدول التالي يبيّن عدد الأبناء في الأسر بعد الطلاق بين الزوجين وفقاً لعينة الدراسة المختارة من واقع السجلات ووثائق الطلاق بمحاكم الجنوب الليبي.

جدول رقم (8) يوضح عدد الأبناء في عينة الدراسة للمطلقين

فئات الأعمار	الأبناء الذكور		الأبناء الإناث		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
4-1	155	84.2	133	75.1	288	79.7
9-5	29	15.7	44	24.8	73	20.2
المجموع	184	100	177	100	361	100.0

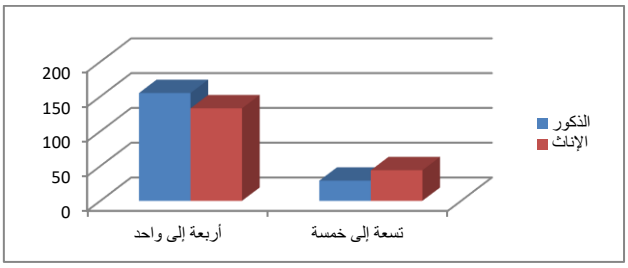

شكل رقم (6) عدد الأبناء الذكور والإناث للأسر المطلقة لعينة الدراسة من واقع السجلات والوثائق 2000- 2019

2. تداعيات الضغوطات النفسية والاجتماعية والاقتصادية خصوصًا على الأم وأبنائها والجدول التالي يوضح مهنة الرجال والنساء في عينة الدراسة المختارة على مستوى الجنوب بعد الطلاق.

جدول رقم (9) يوضح مهنة الرجال والنساء في عينة الدراسة

مهنة الرجال	العدد	%	مهنة النساء	العدد	%
موظف	100	50	ربة بيت	145	72.5
عاطل	62	31	موظفة	55	27.5
أعمال حرة	38	19	————	————	————
المجموع	200	100	المجموع	200	100.0

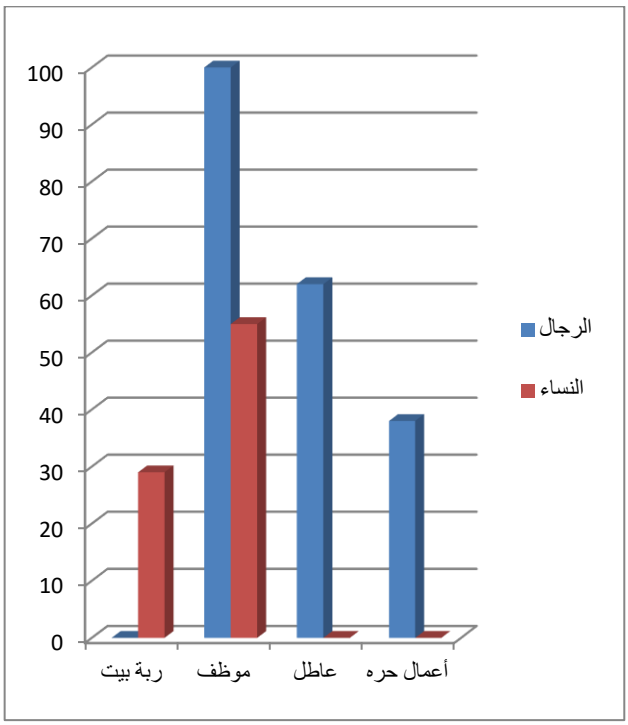

شكل رقم (7) يوضح مهنة الرجال والنساء في عينة الدراسة.

بالنظر للجدول والشكل السابقيْن يتضح جليًّا مدى المعاناة الاقتصادية التي تقع فيها غالبية النساء في الجنوب الليبي، فمهنة ربة البيت تتساوي مع مهنة العاطل عن العمل، فهن لا يملكن مصدراً للعيش بعد طلاق أزواجهن منهن، كما تبيَّن أن بعض الأسر كانت تعيش الظروف نفسها قبل الطلاق بسبب عدم ممارسة بعض أرباب الأسر لمهنة عمل معينة، في اعتقادنا أن غالبية هؤلاء من الجنسيات العربية والأجنبية المتزوجين من الليبيات.

3. تداعيات الهجر الأبوي مما يساهم في فقدان مشاعر مهمة في حياة الأطفال والأهم من ذلك الضرر المادي والمعنوي.

4. إن مؤشرات الطلاق تهدد كيان الأسرة وتفككها الأمر الذي يدعو المجتمع لإيجاد أنجح السبل والتدابير لترميم هذا التفكك نفسيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا.

كل هذه التداعيات كفيلة بوضع المجتمع الليبي أمام تحديات كبيرة تهدد أمن وسلامة الوضع القومي فيه، ولعل من أخطرها التداعيات النفسية والاقتصادية التي قد تنذر بجيل لا يعترف بالقانون أو الأعراف، كذلك الاستهتار من الأزواج الليبيين و الأجانب بالحياة الزوجية مع النساء الليبيات التي لا تلبث أن تكون وسيلة لتحقيق غاية كالمنفعة والاستفادة والمتعة .. إلخ ،الأمر الذي يترك في المجتمع نساء تعانين مشاكل نفسية واجتماعية واقتصادية خانقة، الأمر الذي يُلزم الدولة لإيجاد حلول لها سواء كانت مادية مثل المعونات والمساعدات المالية أو معنوية مرتبطة بمجال الدعم النفسي

والاجتماعي للمرأة والأبناء على وجه الخصوص باعتبارهم الأكثر ضرراً من الطلاق، وهذا بطبيعة الحال في حالة القيام بمواجهة هذه المشاكل، أما في حالة تجنبها وتركها فإن العواقب بدون شك ستكون وخيمة على أجزاء من المجتمع معطلة وغير فاعلة .

11. نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة الراهنة إلى جملة من النتائج يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

1. تتفاوت نسب الطلاق بين الانخفاض والارتفاع فى الجنوب الليبي للعديد من الأسباب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية.
2. تبيَّن أن حالات الطلاق في مدينة سبها تسير بوتيرة متقاربة، فهي تتراوح بين المئة والمئة وثمانين حالة طلاق، وأن أعلى حالات طلاق ظهرت في عامي (2010، 2002).
3. خلال العشر سنوات الأخيرة شهدت مدينة سبها ارتفاعًا لحالات الطلاق في عام 2010 لتأخذ منحنى الانخفاض الشديد في عام 2011 ويعزى ذلك في اعتقاد الباحث إلى الفوضى الإدارية التي شهدتها ليبيا حيث أغلقت المحاكم ومراكز الشرطة ولم يكن هناك توثيق لحالات الطلاق في المدينة، حيث اقتصر الطلاق عند المأذون في الأحياء السكنية.
4. في منطقة وادي البوانيس يتم تسجيل بعض حالات الطلاق خارج المنطقة حيث يتم ذلك في مدينة سبها وبعض الحالات لم يتم فيها تنفيذ الحكم بالطلاق.
5. في وادي الشاطئ حالات الطلاق تسير بصورة تصاعدية، حيث ارتفعت من العام 2000- 2010 بوتيرة متسارعة. كذلك تبين انخفاض الحالات عام 2011 لعدم وجود محاكم وهيئات قضائية تتبنى حالات الطلاق في المنطقة. كما تبيَّن ارتفاع حالات الطلاق من الأجانب المتزوجين من الليبيات حيث بلغت حوالي 115 حالة من عام 2011- 2019.
6. تبيَّن في منطقة أوباري سير حالات الطلاق من عام (2000-2010) بوتيرة متقاربة حيث تتقارب النسب من(2-4%)، كما اتضح ارتفاع تصاعدي لحالات الطلاق من عام (2011-2019)، ومرد ذلك إلى الظروف المعيشية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها المنطقة والدولة عمومًا.
7. تبيَّن أن من أهم أسباب الطلاق في الجنوب الليبي سوء العِشرة والضرر الناتج عنه بنسبة (60%)، يليه أسباب الغياب للأزواج الليبيين والأجانب بنسبة (20%)، ثم تدخل الأهل والأقارب بنسبة (10.%
8. تبيَّن وجود تداعيات للطلاق يرتبط بالضغوطات النفسية والاجتماعية والاقتصادية خصوصا على الأم وأبنائها كذلك ينذر بتشرد الأبناء وعدم الحصول على فرصة العيش في أسرة متماسكة .

12. التوصيات:

توصلت الدراسة إلى جملة من التوصيات أهمها:

1. متابعة دراسة حالات الطلاق لما له من آثار سلبية على المرأة والأبناء بالدرجة الأولى.
2. تكاتف الجهود لحماية الأسرة من التفكك والانهيار من خلال برامج التوعية الأسرية والإرشاد.
3. تقديم برامج الدعم النفسي الاجتماعي للمطلقات وأبنائهن كأبسط حقوق إنسانية بهدف استرجاع الثقة بالنفس ومواجهة الظروف الحياتية.
4. تقديم المساعدات المادية والمعنوية بكافة أشكالها للمطلقات وأبنائهن.

13. قائمة المراجع والمصادر:

1. أبو العيون ، فاطمة صلاح ، دراسة إحصائية حول معدلات الطلاق في مدينة سبها، بحث مقدم للحصول على درجة البكالوريوس في الإحصاء، غير منشور، قسم الإحصاء، كلية العلوم جامعة سبها. 2017 .
2. أبي داود، كتاب الطلاق، باب كراهة الطلاق، رقم الحديث (2178)، وسنن ابن ماجة، كتاب الطلاق، باب حدثنا سويد بن سعيد، رقم الحديث (2018).
3. إسماعيل ،مهتاب أحمد ، الطلاق أسبابه ونتائجه من وجهة نظر المطلقات دراسة ميدانية في محافظة نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين، 2016.
4. الحنفي ،ابن الهمام ،شرح فتح القدير، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر، سنة 1970م، 465/3.
5. الخطيب ،سلوى عبد الحميد ، نظرة في علم الاجتماع الأسري، مكتبة الشعرين، الرياض السعودية 2007.
6. الخطيب ،سلوى عبد الحميد أحمد ، الطلاق وأسبابه من وجهة نظر الرجل السعودي دراسة تحليلية لأحد ملفات محكمة الضمان والأنكحة في مدينة الرياض، مجلة جامعة الملك سعود، م5، الآداب (1) 1993.
7. الزبيدي ،محمد مرتضى ،تاج العروس من جواهر القاموس، ، تحقيق مصطفى حجازي وعبد الكريم الغرباوي.2004.
8. الزرقة ،محمد عبد الناصر ، الطلاق في الأراضي الفلسطينية من عام 1996- 2007 قسم الجغرافيا، كلية الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية غزة 2008.
9. السبعاوي ،هناء جاسم ، الطلاق وأسبابه في مدينة الموصل، دراسة تحليلية, مجلة إضاءات موصلية، العدد 74.
10. شيبة ،مصطفى عبدالغني ،شبهات وقضايا حول نظام الأسرة في التشريع الإسلامي، منشورات كلية اللغات، جامعة سبها، 1992.
11. الغرايبة ، فاكر محمد ، حمود سالم عليمات، التأثيرات النفسية والاجتماعية للطلاق على الأطفال، دراسة على عينة من الأطفال في دار الضيافة في اتحاد المرأة الأردنية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية م 9- ع 2- 2012.
12. الفيومي ،أحمد بن محمد ،المصباح المنير، ، طبعة المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، 376/1، سعيد الخوري الشرتوني اللبناني،الموارد، بيروت، مادة طلق، ولسان العرب، لابن منصور، دار صادر، بيروت، باب القاف، فصل الطاء، 225/10.
13. الكاساني ،علاء الدين أبي بكر بن مسعود ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ت 587 هـ، تحقيق محمد عدنان بن ياسين درويش، مؤسسة التاريخ العربي، الطبعة الثالثة سنة 1421هـ - 2000م، بيروت، لبنان، 383/3.

14. شبكة المعلومات الدولية:

1. الشيول ،أيمن ، المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق، دراسة أنثربولوجية في بلدة الطرة، مجلة جامعة دمشق، المجلد 26. العدد (3) على الرابط:
htpp://www..damascusuniversityedu.sy/mag/human/images/.../647-705.pdf
Retrieved August 4.2016, 6:35Pm
2. سلطان ،رندا يوسف محمد ، 2017، دراسة ظاهرة الطلاق المبكر في ريف محافظة أسيوط، قسم المجتمع الريفي والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة أسيوط. بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت على الرابطhttp://ajas.js.ikknito.com :
3. الرديعان ،خالد بن عمر ، طلاق ما قبل الزفاف، أسبابه وسمات المطلقين، مركز بحوث كلية الآداب، جامعة الملك مسعود.
Website,htpp://www.repository.ksu.eedu.sa/jspui/handle/123456789/16439?local=RetrieredAugust4.2016,6:40pm